المحاضرة الخامسة:
مشكلة الاستقراء عند دفيد هيوم.

يعرّف الدليل الاستقرائي عادة بأنه استدلال يعتمد على حالات خاصة قليلة لينتهي بالنتيجة الى حالة عامة، كما هو الحال في القانون الاستقرائي القائل (كل حديد يتمدد بالحرارة)، فلا شك انه ناتج عن اختبار عدد محدود من قطع الحديد بالحرارة. والحقيقة ان الاستقراء لم تقتصر وظيفته على اثبات الحالة العامة. ومن الواضح ان هناك مشكلة اساسية في الاستقراء، ففي مثالنا الانف الذكر (كل حديد يتمدد بالحرارة) علمنا انه جاء نتيجة عدة اختبارات لقطع محدودة من الحديد، وبالتالي كيف جاز لنا ان نعمم النتيجة ونعتبر كل حديد يتمدد بالحرارة؟ وبعبارة اخرى: كيف نحكم بما هو شاهد على ما هو غائب؟ وكيف نحول ما هو خاص جزئي الى ما هو عام كلي؟ ومن ثم كيف نبرر عملية اليقين في التعميم، بل وكيف نبرر كذلك حالة اليقين في اثبات القضايا الفردية؟

إن أول من أثار المشكلة المنطقية للاستقراء هو ديفيد هيوم(1776.1711)؛ الذي اليه يرجع الفضل في نقد المعرفة عموماً والاستقراء خصوصاً. ويكفي أن ندرك الخطورة التي أحدثها بما شيع عنه أنه (أثار الفضيحة في الفلسفة)، حيث كثرت المحاولات للتخلص من المأزق الذي حفره ضد كل من العقليين والتجريبيين معاً. وهناك من المفكرين من يؤمن بالطريقة الاستقرائية، لكنه في الوقت ذاته يعترف بعجز الفلسفة عن ان تجد حلاً لمشكلة الاستقراء كما طرحها هيوم.

كان هيوم يشك في الأسس الإستقرائية وكان نقده للإستقراء انطلاقا من مسألتين أساسيتين:

الأولى هي مشكلة اطراد الظواهر، والثانية هي الفهم الخاطئ للسببية

1- إسقاط مبدأ اطراد الظواهر:

أهم الأسس التي يقوم عليها الاستقراء المبدأ المسمى "اطراد الظواهر في الطبيعة". أي افتراض أن المستقبل سيشبه الماضي، وبالتالي من الممكن الانتقال من وقائع الحاضر إلى وقائع المستقبل.

إذا توفرت نفس الظروف المحيطة بالظواهر. فهذا المبدأ يقود إلى طرح مشكلة التنبؤ الذي يسمح لنا الانتقال وفق تعبير هيوم من الحالات التي تقع في خبرتنا، أو من قضايا جزئية إلى حالات لم تقع في خبرتنا أي قضايا كلية أو قوانين عامة. لذا تساءل هيوم عن : لماذا ننتظر من الوقائع التي ليس لنا معها خبرة أن تأتي مطابقة لتلك التي كانت معها خبرة سابقة؟ لماذا هذا الاعتقاد؟ يجيب هيوم سبب ذلك هو العادة. و تتحكم فيها التكرارات ونظام ترابط الأفكار، وهذه هي المشكلة السيكولوجية للاستقراء. لكن التجارب مهما تكررت لا تبرر منطقيا التعميمات و الاحكام العامة، إنما يركن إليها الانسان جراء اعتقاداته التي تنشأ من تكرار و العادة.

للتوضيح مبدأ الاطراد نعود إلى ما يسميه هيوم المشكلة المنطقية استقراء ، حيث تساءل هل يمكننا أن نبرر انطلاقا من حلات متكررة لنا معها خبرة، حالات اخرى ليس لنا معها خبرة؟ إجابة هيوم على المشكلة المنطقية كانت بالنفي، مهما كانت عدد التكرارات. ويؤكد أن الحالة المنطقية تبقى نفسها، حتى إذا أدخلنا احتمال النتائج، أو استبدلنا كلمة

حالات اخرى " باحتمال حالات اخرى" .إن الاستدلال الاستقرائي ينتقل من مقدمات تنطوي على الحالات الجزئية المعبرة عن الظاهرة، و التي هي موضوع ملاحظتنا، و المستمدة من تجربتنا و خبرتنا، لنصل إلى نتيجة لم تقع تحت خبرتنا. و هو حكم فاسد من الناحية المنطقية، لان صدق القضية الجزئية لا يلزم عنه صدق القضية الكلية. أي من المعتذر تبرير صحة استدلال الذي ينتقل من الجزئي إلى الكلي، لأنه لا يمكننا الحكم على ما لم يقع في حدود خبرتنا.

هل يمكن أن نضمن أن المستقبل سيشبه الماضي؟ وما جواب هيوم على ذلك؟

يري هيوم أن الاجابة عن هذا السؤال تقتضي التمييز بين نوعين من موضوعات البحث: مبحث العلاقات الضرورية بين الافكار، ومبحث أمو ر الواقع التي تنتمي إلى مجال الاحتمال.

أ/- مبحث العلاقات الضرورية بين الافكار:

يتضمن القضايا المنطقية و الرياضية وهي صادقة صدقا مطلقا، ومن المستحيل تصور نقيضها. وتوجد بين قضاياه علاقة ضرورية، لا يمكن أن تتخلف، ونصل إليها عن طريق عمل عقلي محض دون الاستعانة بما هو خارجي.

ب/-مبحث أمور الواقع أو مجال الاحتمال: يتناول قضايا العلم التجريبي و التعميمات الاستقرائية، وهي قضايا تجريبية يتوقف صدقها على التحقق التجريبي منها. و مثال هيوم المشهور في ذلك هو القضية التجريبية القائلة ان " الشمس سوف تشرق غدا" فنحن نميل إلى الاعتقاد ارتكازا على عادة عقلية قياسا بالماضي، و لكن احتمال عكس هذه القضية يبقى ممكن، " لن تشرق الشمس غدا" دون هدم قواعد الفكر، و بالتالي اخرج مبدأ الاستقراء إلى مجال الاحتمال لان نتائجه لا يمكن ان تتميز بالضرورة العقلية.

2/-الفهم الخاطئ للسببية:

إن الأساس الذي انطلق في نظريته للمعرفة هو ان لكل فكرة بسيطة انطباع حسي تشتق منه. وقد انعكس هذا المبدأ على تحليله للعلية التي هي قوام الاستقراء، لأنها اتخذت دليلا على صحة استدلالاته، وكان نقده موجها إليها، رغم أنه جعل منها قانونا لترابط الافكار.

يرى هيوم أننا لا نجد من بين انطباعاتنا الحسية شيئا تمثلة علاقة تسمى العلية، لأن ما يراه الانسان من تتابع بين العلل و المعلولات أي سيلاحظ تتابع متصلا للأحداث أو سيلاحظ أن حادثة تتبع أخرى، و لن يستطيع اكتشاف أكثر من هذا. وبهذا لن يصل إلى فكرة السبب و المسبب أو العلاقة بينهما. لان علاقة السببية لا يمكن للحواس تشكيل انطباع عنها. فما يمكنه أن يحصل عليه هو ملاحظة حادثتين متعاقبتين و هو أمر ينكشف بالخبرة، لكنه لا يستطيع أن يلاحظ الارتباط العلي بين الحوادث. فكل أثر هو حدث مستقل عن سببه. أي من غير الممكن القول عند تحليلنا لعلاقة العلية، أن المعلول أحد عناصرها أو هو الذي أحدث الأثر، لذا يعتبر المعلول متميز عن علته، أي لا علاقة ضرورية بينهما.

يرى هيو م أن الناس يعتقدون بوجود صلة ضرورية بين السبب و الأثر، وفكرة الضرورة هي ما يستلزم التحليل، فعليها تنبني علاقة العلية. قد اكد العقلانيون ان هذا الاقتران بين السبب و النتيجة ضرورة منطقية، و بالتالي السبب يتضمن العلة الكافية لإحداث الأثر. لكن هيوم يرفض ذلك ويرى أن الملاحظة لا تفيدنا أبدا بفكرة الاقتران الضروري و فكرة التعاقب تعلمنا إياها الخبرة و التكرار. و هو شعور يرسخ في الذهن نتيجة التعود. فالعلة لا تتضمن المعلول، ولا المعلول يتضمن علته.

إن فكرة الضرورة السببية ناتجة عن توقعات معتادة، تحدثها ملاحظات متكررة، ومن جراء التكرار يصبح الذهن فور وقوع الحدث يرتقب الأثر، ويفترض وجود علاقة لزوم بينهما. فالتكرار يولد عادة عقلية في الذهن، وعن هذه العادة تصدر فكرة الرابطة الضرورية. و تبعا لمبدأ هيوم لكل فكرة سليمة انطباع حسي تشتق منه، لكن لا نجد انطباعا يمثل فكرة الضرورة لأنها قائمة في الذهن فقط و ليس لها وجود في العالم الخارجي. فهي فكرة تنقل الذهن إلى أبعد مما هو محسوس و هي حصيلة اقتران الافكار في المخيلة، وتنشأ بفعل العادة، و من هنا تنتفي فكرة الضرورة.

لا بد من الإشارة إلى ان هيوم لم ينكر مبدأ العلية ، و إنما رفض علاقة اللزوم الضروري بين العلة و المعلول بالمعنى التحليلي لأن ما يعرفه عن تلك العلاقة ما هو إلا ارتباط عضي و احتمالي فليس في عالم الحس الذي تناله يد التجريب شيء من الضرورة و العلية، إنما تنشأ هذه الاعتقادات من العادة و من هنا فالمعرفة التجريبية لدى هيوم معرفة تستند من حيث الاساس إلى الميل النفسي (السيكولوجي للإنسان)دون أن يكو ن لها سند واقعي أو منطقي. لقد رفض هيوم امكان الاستدلال على مبدا السببية لأنه ليس قضية تحليلية، إذ يمكن فصل السبب عن النتيجة دون الوقوع في التناقض. فهذا المبدأ هو قضية تركيبية، وشأنه شان جميع القضايا التركيبية الاخرى التي لا يمكن البرهنة عليها. ويكون بذلك قد أخرج العلية من عالم العقل و البداهة إلى عالم التجربة و الاحتمال. أي أن علاقة السببية التي يتأسس عليها الاستقراء لا تعبر عن قانون كلي ، حيث أرجع السببية إلى الاعتقاد.

يمكن أن نعيد هذه ا التفسير الذي قدمه هيوم إلى كونه تجريبي. إذ ما كان بوسعه إلى ان يرجع كل مفهوم إلى انطباع حسي، ولكن لا وجود لانطباع حسي تشتق منه العلية . وبالتالي، لا وجود لشيء يمثلها بل الموجود هو تعاقب بين الاحداث لا غير، وينتهي هيوم إلى ارجاع الاطراد إلى عوامل سيكولوجية العادة، و بالتالي يسقط مفهوم العلية التي ترتبط بصفة مباشرة بمبدأ الاطراد الظواهر ، حيث أنها تجعلنا نفترض الاطراد في الطبيعة قياسا إلى حالات تكرر وقوعها في الماضي فكل المبدأين لا أسا لهما في نظر هيوم . وبالتالي لا مسوغ للاستقراء.